المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذبات الشرق والغرب
اسم الكاتب: أ.د. نوار محمد ربيع الخيري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2213
تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 09:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذبات الشرق والغرب

الأستاذ الدكتورة نوار محمد ربيع الخيري(*)

المقـدمـــة:

تحظى أوكرانيا بأهمية إستراتيجية ناتجة عن موقعها الجغرافي المتميز وتوافر الموارد الطبيعية في أراضيها إلى جانب وجود التنوع الإثنوغرافي والديموغرافي، وقد ترافق مع كل تلك الميزات جوانب سلبية تمثلت بضعف السياسة الأوكرانية وعدم قدرتها على حكم نفسها بسياسة قوية مستقلة وعبر مختلف العصور والأزمنة وحتى الوقت الحاضر، مما جعل أوكرانيا محطاً ومجالاً مفتوحاً للاحتلال والتقسيم من قبل الدول القوية والمتنافسة ولاسيما المجاورة لأوكرانيا كروسيا القيصرية والدولة العثمانية وصولاً إلى مرحلة حكم الاتحاد السوفيتي وانضواء أوكرانيا تحت سيطرته حتى انتهاء مرحلة الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفيتي.

لم تكد أوكرانيا تتخلص من السيطرة السوفيتية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وحصولها على الاستقلال والسيادة الكاملة على أراضيها حتى عادت لتشهد مشاكل واضطرابات جديدة لمرحلة جديدة ابتداءً من مرحلة ما بعد الاستقلال مروراً بالثورة البرتقالية وانتهاءً بأزمة ٢٠١٣-٢٠١٤، وفي كل تلك المراحل والمحطات كانت الاختلافات السياسية تطغى على النخب السياسية في إطار الحكومة الأوكرانية وخارجها، أي ما بين إتجاه الحكومة ومؤيديها وإتجاه المعارضة ومن يتبعها وحسب وصول أي منهما إلى السلطة، الأمر الذي أوقع أوكرانيا في أزمات لا تقتصر على الداخل الأوكراني بل أمتدت إلى الخارج المجاور جغرافياً وكذلك البعيد حسب المصالح والسياسات والقوة لكل من تلك القوى الإقليمية والدولية والمتمثلة بروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية وقدراتها على فرض وتنفيذ وتحقيق أهدافها وسياساتها في أوكرانيا، وتأييدها أو تشجيعها لذلك الطرف أو ذاك.

مع كل مرة يحصل فيها تحول و تغيير في النظام السياسي وبأي شكلٍ أو طريقة يصل من خلالها إلى سدة الحكم والسلطة فئة تمثل أحد التيارات أو التوجهات يصبح هناك فئة في الحكم وفئة في المعارضة وتدور الدائرة بشكل متبادل فتتبادل الأدوار بين الحكومة والمعارضة، مما يؤدي إلى ظهور المطالبات والأهداف المتعارضة التي يتأجج معها الوضع في أوكرانيا، أي إنه مع كل حدث تطفو على السطح أهداف ومطالب بين مؤيد ومعارض تؤدي إلى زعزعة الوضع والاستقرار الداخلي المؤثر في العلاقات الخارجية.

إن افتراض بقاء أوكرانيا غير متفقة ومنقسمة جغرافياً وديموغرافياً ومن ثم سياسياً واقتصادياً وإستراتيجياً بين شرق مجاور لروسيا الاتحادية وغرب مجاور لأوروبا الغربية يفضي إلى أزمات ناتجة عن تحالف الجهة الشرقية لأوكرانيا مع الروس وتحالف الجهة الغربية لأوكرانيا مع الأوروبيين، وهذا ما يدفع بضرورة إدراك أوكرانيا والأوكرانيين لذلك ومعالجة تلك الإشكالية بما يخدم السياسة الأوكرانية المتفقة المستقلة.

من أجل فهم وتحليل الأزمة السياسية في أوكرانيا من الضروري البحث في والواقع الجغرافي والديموغرافي والأوضاع السياسية فيها والمراحل التي مرت بها والأحداث التي عاشتها أوكرانيا وصولاً إلى أزمة عام ٢٠١٤ والتي بدأت في نهاية

(*) معاون العميد للشؤون العلمية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

عام ٢٠١٣ وأسبابها وتداعياتها والمواقف الدولية منها للوصول إلى تصور أو رؤية مستقبلية للأوضاع والأزمات التي تعيشها أوكرانيا.

أولاً : أوكرانيا السمات والخصائص:

جمهورية أوكرانيا دولة أوروبية شرقية ، وأوكرانيا تعني (عند الحدود) لأنها كانت تؤلف حداً جغرافياً للبلاد الروسية القديمة مع أوروبا، وهي ذات موقع جغرافي مهم إذ تعد موانئها الواقعة على البحر الأسود وبحر آزوف البوابات الجنوبية المؤدية إلى البحار الدافئة وأوروبا الغربية وجميع القارات، تقع أوكرانيا جنوب غربي القسم الأوروبي لروسيا الاتحادية ويحدها من الشمال جمهورية بيلاروسيا، ومن الشمال الشرقي والشرق جمهورية روسيا الاتحادية ، ومن الجنوب البحر الأسود وبحر آزوف ومن الجنوب الغربي جمهورية مولدافيا ورومانيا وهنغاريا ، ومن الغرب سلوفاكيا وبولندا.[١] فموقع أوكرانيا يربط بين الشرق والغرب وتحديداً بين روسيا الاتحادية والغرب ، والذي يجعلها في حالة تجاذب وصراع بين روسيا والغرب حول موقعها وإمكانياتها من حيث المساحة وتوفر الثروات الطبيعية في باطن أراضيها وخصوبة تربتها وأراضيها للزراعة (كانت القوات النازية الألمانية تنقل التربة الأوكرانية السوداء بالقطارات إلى ألمانيا لخصوبتها) ، وتوفر المنتجات الزراعية والغذاء ، هذا فضلاً عن توفر اليد العاملة الرخيصة ، إذ يوجد الكثير من الصناعات المشتركة مع روسيا كالمعادن والطيران والفضاء والسلاح.[٢]

تبلغ مساحة أوكرانيا(٦٠٣,٧٠٠) كيلو متر أي (٢٣٣,١٠٠) ميل مربع مع وجود شريط ساحلي يصل طوله إلى (٢٧٨٢) كيلو متر أي ((١٧٢٩) ميل ، وهي بهذه المساحة توضع في المرتبة الرابعة والأربعون عالمياً من حيث من حيث المساحة ، وفي ظل هذه المساحة يتشكل الواقع الجغرافي لأوكرانيا من عدة أشكال جغرافية ففيها السهول الخصبة أو السهوب والهضاب، كما توجد فيها الجبال فتوجد فيها جبال الكاربات في الغرب والذي يعد جبل (هورا هوفر لا) هو الأعلى فيها إذ يصل إلى (٢٠٦١) متر أي (٦٧٦٢) قدم ، إلى جانب الجبال الموجودة في شبه جزيرة القرم في أقصى الجنوب على طول الساحل . وفيما يتعلق بالأنهار ففيها أنهار الدنيبر (دنيبرو) ، سيفيرسكي دونيتس ، دنيستر و بوغ الجنوبي التي تتدفق وتجري في الجنوب وصولاً إلى البحر الأسود وبحر آزوف ، وتشكل دلتا الدانوب إلى الجنوب الغربي أي الحدود مع رومانيا. أما فيما يتعلق بمناخ أوكرانيا فيعد مناخاً قارياً معتدلاً مع وجود مناخ البحر الأبيض المتوسط على ساحل القرم ، إذ تتراوح درجة الحرارة فيها بين (٥,٥ – ٧) درجة مئوية في الشمال، و (١١– ١٣) درجة مئوية في الجنوب ، ويتباين سقوط الأمطار فيها إذ يرتفع في الغرب والشمال وينخفض في الشرق والجنوب الشرقي.[٣]

تتشكل أوكرانيا كدولة موحدة من أربعة وعشرين محافظة (اوبلاست) وجمهورية القرم المستقلة ذاتياً، كما يوجد من بين مدنها مدينتان ذات مركز قانوني خاص أولها مدينة كييف باعتبارها عاصمة أوكرانيا، والثانية هي مدينة سيفاستوبول التي تضم أسطول البحر الأسود الروسي على وفق اتفاق التأجير بينهما. وتنقسم الأقاليم الأربعة والعشرون و القرم إلى

---

(١) **أوكرانية (الجغرافية في -) الموسوعة العربية ، على الموقع الألكتروني:**

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=1955

(٢) **محمد صفوان جولاق ، أزمة أوكرانيا بين السياسة والاقتصاد والجغرافيا ، الخميس ٢٠١٣/١٢/١٩ ، على الموقع الالكتروني:**
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/12/19

(٣)**أوكرانيا ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، على الموقع الالكتروني : أوكرانيا/http://ar.wikipedia.org/wiki**

أربعمائة وتسعين رايون أي (مقاطعة) أو وحدة إدارية من المستوى الثاني ، و يبلغ متوسط مساحة الرايون الأوكراني (١٢٠٠) كيلو متر أي ما يعادل (٤٦٠) ميل مربع ، أما متوسط عدد السكان لكل رايون فتبلغ (٥٢٠٠٠) نسمة ، وتتباين مستويات الوحدات الإدارية كمدن أو (اوبلاست) أو (رايون) في خضوعها للدولة كما في كييف و سيفاستوبول وذلك على وفق التعداد السكاني لكل منها وحسب أهميتها الاجتماعية كذلك ، كما أن هذه الوحدات الإدارية الأدنى هي مستوطنات حضرية النوع إذ تشبه المجتمعات الريفية لكن بشكل أكثر تحضراً ، إذ يوجد فيها مؤسسات صناعية وتعليمية ونقل واتصالات ، إلى جانب وجود الوحدات التي تمثل القرى ، فبذلك يكون مجموع المدن أو الوحدات الإدارية بتقسيماتها في أوكرانيا (٤٧٥) مدينة منها (١٧٦) بمستوى (اوبلاست) و (٢٧٩) بمستوى (رايون) ، و(٢) بوضع قانوني خاص ، هذا إلى جانب وجود(٨٨٦) مستوطنة حضرية (٢٨٥٥٢) قرية ، ويعكس هذا النظام للتقسيمات الفرعية لأوكرانيا شكل وحدة البلاد كما جاء في الدستور الأوكراني مع توحيد الأنظمة القانونية والإدارية لكل وحدة من تلك الوحدات.[٤]

بالنسبة للتركيبة الديموغرافية في أوكرانيا فمنذ تفكك الاتحاد السوفيتي بلغ عدد سكان أوكرانيا ستة وأربعون مليون نسمة يمثل (٧٧,٨%) من الأوكرانيين مع وجود أقليات –مع القول أقليات إلا إنها كبيرة العدد نسبياً– من الروس والبيلاروس والرومانيين ، أما اللغة الرسمية والوحيدة في أوكرانيا فهي اللغة الأوكرانية مع وجود تداول واستخدام اللغة الروسية ، وفيما يتعلق بالديانة في أوكرانيا فهي الديانة المسيحية الأرثوذوكسية الشرقية والتي أثرت في الأدب والعمارة في أوكرانيا بشكل واضح.[٥]

إن الواقع الأوكراني واستناداً إلى الموقع الجغرافي والتركيب الديموغرافي والعلاقات السياسية يوضح الانقسام الاجتماعي والسياسي في أوكرانيا بين شرق صناعي يتحدث باللغة الروسية كونه يرتبط بعلاقات وثيقة تاريخية وثقافية مع روسيا الاتحادية ، وبين غرب زراعي يتحدث باللغة الأوكرانية ويجد مصالحه في تعزيز علاقاته مع الغرب والاتحاد الأوروبي تحديداً.[٦]

ثانياً: الخلفية التاريخية للأوضاع السياسية في أوكرانيا :–

يعد ارتباط أوكرانيا بالشرق والغرب أو بروسيا والغرب ليس بالموضوع الجديد إذ إن تاريخ أوكرانيا يشير إلى العديد من جوانب الصراع بين روسيا والغرب إذ إن أوكرانيا كانت وعلى مدى قرون مقسمة إلى جزأين ، إذ كانت روسيا القيصرية تسيطر على الجزء الشرقي من أوكرانيا أما الجزء الغربي فكان يعود إلى المملكة البولندية والذي كان يميل إلى الشراكة مع الغرب.[٧] وفي القرن التاسع عشر أصبح الجزء الأكبر من أوكرانيا تابعاً للإمبراطورية الروسية بينما أصبح الجزء المتبقي خاضعاً للسيطرة النمساوية — الهنغارية.[٨]

دخلت أوكرانيا الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الوفاق الثلاثي في الجزء التابع لروسيا، وإلى جانب الدول المركزية أو الكبيرة في الجزء التابع للنمسا وهنغاريا، إلا إن الفرق في عدد القوات المقاتلة والمسلحة التابعة لكل جزء كان

---

(٤) المصدر السابق.

(٥) أوكرانيا ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مصدر سبق ذكره .

(٦) فيصل علوش ، أوكرانيا .. انقلاب على ((الثورة البرتقالية)) أم انتصار للديمقراطية ؟ ، المستقبل ، العدد٣٥٨٢ ، الثلاثاء ٢آذار ٢٠١٠ ، ص ١٩ ، على الموقع الالكتروني :

http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=396052

(٧) أزمة أوكرانيا .. بين السياسة والاقتصاد والجغرافيا ، مصدر سبق ذكره .

(٨) أوكرانيا ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مصدر سبق ذكره.

بيناً ، فقد قاتل (٣,٥) مليون أوكراني إلى جانب الجيش الإمبراطوري الروسي، بينما قاتل إلى جانب الجيش النمساوي-الهنغاري (٢٥٠٠٠٠) أوكراني فقط. وبعد الحرب العالمية الاولى وحدوث الثورة الروسية عام ١٩١٧– خلال تلك المدة- وانهيار الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية النمساوية برزت الحركة الوطنية الأوكرانية من أجل تقرير المصير من جديد، وخلال المدة بين عامي ١٩١٧-١٩٢٠ ظهرت العديد من الدويلات المنفصلة لمدة قصيرة ومحدودة وهي جمهورية أوكرانيا الشعبية، الهتمانات، الإدارة وجمهورية أوكرانيا السوفيتية الإشتراكية المناصرة للبلاشفة (أوكرانيا السوفيتية) وكل هذه التقسيمات أو التسميات كانت تابعة لأراضي الإمبراطورية الروسية، أما الجانب الآخر والذي كان تابعاً للنمسا وهنغاريا ظهرت فيه كل من جمهورية غرب أوكرانيا الشعبية وجمهورية هوتسول ولمدة محدودة أيضاً، كما وظهرت في جنوب أوكرانيا حركة فوضوية سميت بالجيش الأسود بقيادة (نيستور ماخنو). وبعد مرحلة من الفوضى والحروب ومحاولات الاستقلال ظهرت أوكرانيا في ٣٠ كانون الأول ١٩٢٢ كواحدة من الدول المؤسسة للإتحاد السوفيتي وتم توسيعها كجمهورية سوفيتية اشتراكية ، وفي عام ١٩٤٥ أضحت جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية من الدول الأعضاء المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة.[٩]

حارب أغلب الأوكرانيون في الحرب العالمية الثانية إلى جانب المقاومة والجيش السوفيتي ، ومع ذلك شكلت بعض العناصر القومية الأوكرانية جبهة قومية معادية للسوفيت في غاليسيا وهي جيش التمرد الأوكراني في عام ١٩٤٢ ، وخاضت حركة قومية أخرى الحرب إلى جانب الألمان النازيين، وكانت معظم العمليات الحربية في الحرب العالمية الثانية قد حصلت على الجبهة الشرقية من أوكرانيا خسرت أعداد كبيرة من القتلى من الأوكرانيين الذين وصلوا ما بين (٥-٨) مليون شخص خلال الحرب، كما أصيبت– أي أوكرانيا- بأضرار وتدمير للكثير من المدن والقرى وانهارت بناها التحتية وتدهورت أوضاعها بسبب المجاعة والجفاف في عام ١٩٤٦- ١٩٤٧ ، إلا إن الأوضاع في أوكرانيا كانت قد تبدلت في عقد الخمسينات من القرن العشرين في جوانب الصناعة والإنتاج إذ تم استثمار حوالي (٢٠%) من ميزانية الاتحاد السوفيتي في أوكرانيا السوفيتية فزادت قوة العمل ونما الإنتاج الصناعي فأصبحت – أي أوكرانيا السوفيتية — من بين الدول الأوروبية الصناعية بل أضحت مركزاً لصناعة السلاح السوفيتي والبحوث ذات التكنولوجيا العالية ، وفيما يتعلق بالقرم تم في عام ١٩٥٤ نقلها من الجمهورية الروسية إلى الجمهورية الأوكرانية.[١٠] واستمرت العلاقات السوفيتية مع أوكرانيا كجزء من الاتحاد السوفيتي . وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي أرادت روسيا الاتحادية أن تحافظ على روابطها وعلاقاتها مع الجمهوريات السوفيتية السابقة فقامت في ٨ كانون الأول ١٩٩١ بتكوين رابطة كومنولث الدول المستقلة مع بيلاروسيا وأوكرانيا وأنضمت بعد ذلك إليها ثماني جمهوريات أخرى فوصل عدد الدول الأعضاء فيها عند إعلانها بشكل رسمي في ٢١ كانون الأول ١٩٩١ في الما آتا إلى إحدى عشرة دولة . إلا إن أوكرانيا إلى جانب ذلك لم توافق مع غيرها من الجمهوريات على أن تشكل روسيا الاتحادية قوات روسيا لحفظ السلام في دول الكومنولث تحت رعاية الأمم المتحدة.[١١]

ثالثاً : النظام السياسي في أوكرانيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي :-

مع ظهور ملامح تفكك الاتحاد السوفيتي بدأت الأوضاع السياسية في أوكرانيا التابعة للاتحاد السوفيتي بالتغير فبدأت محاولات الاستقلال ، ففي ١٦ تموز ١٩٩٠ أعلن البرلمان سيادة دولة أوكرانيا إذ عمل على مبدأ تقرير المصير

---

(٩) أوكرانيا ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مصدر سبق ذكره.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) د.نورهان الشيخ ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ص ص ٩٩- ١٠٢ .

للأمة الأوكرانية والديمقراطية والاستقلال السياسي والاقتصادي وأولوية القانون الأوكراني على القانون السوفيتي في أوكرانيا ، وقد تخللت تلك الأوضاع بعض المواجهات مع السوفيت.[١٢] وفي تاريخ ٢٤ آب ١٩٩١ أعلنت أوكرانيا استقلالها وجرى في ١ كانون الأول ١٩٩١ استفتاء شعبي اختار من خلاله الشعب الاستقلال وتم انتخاب (ليونيد كرافتشوك) أول رئيس للدولة الأوكرانية الحديثة الاستقلال.[١٣] وبذلك أقرت أوكرانيا بناءً على قانون أوكرانيا الأساسي دولة ذات استقلال وسيادة وكذلك دولة ديمقراطية اجتماعية ودولة تستند على القانون ، وقد تم ترسيخ شكل وجوهر دولة أوكرانيا الديمقراطي في الأحكام الدستورية المتعلقة بنظام الحكم فيها الذي يشير إلى إن أوكرانيا جمهورية والشعب مصدر السلطات، وتنقسم السلطات فيها إلى ثلاث سلطات وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية وتؤدي كل منها وظائفها في حدود صلاحياتها – والتي سنأتي على ذكرها–، ويضمن الدستور مبادئ التنوع السياسي والاقتصادي والآيديولوجي للحياة الاجتماعية . كما ويتم تنظيم الأمور الخاصة باستخدام الممتلكات وحماية حقوق الملكية على اختلاف أنواعها، ومن الناحية القانونية يدعم جوهر الدولة القانوني من قبل أو بواسطة الأحكام المتعلقة بسيادة القانون، وإن الأحكام الدستورية واجبة التنفيذ حال صدورها، وإن الدولة مسؤولة أمام الشعب عن كل تصرفاتها وأفعالها، واستناداً إلى الدستور فإن المهمة الرئيسة للدولة تتمثل في إقامة وتعزيز حقوق الإنسان والحريات، وإن الدولة موحدة ولا يجوز التنازل عن أراضيها وانتهاك سلامتها ، وفيما يتعلق بالجنسية لا تجوز في أوكرانيا الجنسية المزدوجة إذ تعتمد نظام المواطنة الواحدة.[١٤]

يعد النظام السياسي في أوكرانيا نظاماً مختلطاً نصف رئاسي ونصف برلماني مع فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.[١٥] فالنظام في أوكرانيا مستمد من القانون المدني وتتم مراجعة التشريعات قضائياً ، وقد تم إقرار الدستور الجديد في أوكرانيا في ٢٨ حزيران ١٩٩٦،[١٦] أي في أثناء حكم الرئيس الأوكراني الثاني (ليونيد كوتشما) ، وقد حول هذا الدستور جمهورية أوكرانيا إلى نظام نصف رئاسي وأنشأ نظاماً سياسياً مستقراً ، كما وتم في عام ١٩٩٦ استحداث العملة الجديدة (هريفنا أوكرانية) واستقر الاقتصاد قبل نهاية عقد التسعينات إذ حصل نمواً اقتصادياً ملحوظاً بنسبة ٧٠% سنوياً . إلا إن نظام حكم الرئيس (ليونيد كوتشما) تعرض إلى انتقادات من قبل معارضيه بسبب الفساد وتزوير الانتخابات وعدم تشجيع حرية التعبير وتركيز السلطة ونقل الممتلكات العامة إلى أيدي القلة المتنفذة.[١٧]

بالنسبة لماهية السلطات المكونة للنظام السياسي في أوكرانيا وهي التنفيذية والتشريعية والقضائية فهي :–

١) السلطة أو الهيئة التنفيذية :–

تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة ورئيس الحكومة والحكومة.[١٨]

---

(١٢) أوكرانيا ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مصدر سبق ذكره.

(١٣) النظام السياسي ، أوكرانيا ، البوابة العربية إلى أوكرانيا ، على الموقع الالكتروني:

www.ukraine –arabia.ae/ae/Ukraine

(١٤) النظام السياسي ، أوكرانيا ، البوابة العربية إلى أوكرانيا ، مصدر سبق ذكره.

(١٥) أوكرانيا ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مصدر سبق ذكره.

(١٦) النظام السياسي ، أوكرانيا ، موسوعة مقاتل من الصحراء ، على الموقع الالكتروني :

www.moqatel .com/openshare/Behoth/Dwal–Modn1/Ukraine/Sec 04.doc_cvt.htm.

(١٧) كانت أوكرانيا قد عانت في مرحلة الركود الاقتصادي من تباطؤ اقتصادي أكثر من بقية الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى إذ خسرت ٦٠% من ناتجها المحلي الإجمالي وعانت من معدلات تضخم كبيرة ، وكانت هناك مظاهرات وإضرابات نتيجة عدم الرضا عن الظروف الاقتصادية والجريمة والفساد ، أوكرانيا ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مصدر سبق ذكره.

(١٨) النظام السياسي ، أوكرانيا ، موسوعة مقاتل من الصحراء ، مصدر سبق ذكره .

- رئيس الدولة : هو رئيس الجمهورية في أوكرانيا وكما ينص على ذلك الدستور الأوكراني وهو الذي يضمن السيادة الوطنية وسلامة الأراضي ، والالتزام بالدستور والحقوق الإنسانية والمدنية والحريات ، ينتخب رئيس الجمهورية من قبل مواطني الدولة على أساس الاقتراع
العام المباشر عن طريق التصويت السري ، وتبلغ مدة ولاية الرئيس خمس سنوات و لا يمكن تجديد الولاية للرئيس لأكثر من مرتين أي ولايتين رئاسيتين.[١٩]
- رئيس الحكومة : رئيس الحكومة أو مجلس الوزراء في أوكرانيا يمثل السلطة التنفيذية العليا، ويتم اقتراح مرشح التعيين لمنصب رئيس الوزراء من قبل التحالف البرلماني الرئيس، ثم يقدم الرئيس ترشيح رسمي إلى المجلس الأعلى للتصويت على الموافقة الرسمية، وبعد تعيينه يرشح رئيس الوزراء أعضاء آخرين في مجلس الوزراء (وزراء) للحصول على موافقة البرلمان الأوكراني باستثناء وزراء الشؤون الخارجية والدفاع الذين يتم ترشيحهم من قبل الرئيس ، وتستند أعمال رئيس الحكومة على الدستور والقوانين والأوامر الرئاسية ، وتعد الحكومة في أوكرانيا مسؤولة أمام البرلمان.[٢٠]

يوجد إلى جانب أوكرانيا إلى جانب مجلس الوزراء المجلس الوطني للأمن والدفاع والذي تم إنشاءه في عام ١٩٩٢ ويسمى (مجلس الأمن الوطني) ويسعى أركانه بتطوير سياسة المن الوطني اتجاه القضايا المحلية والدولية وتقديم النصح لرئيس الجمهورية . كما يوجد كذلك إدارة رئاسية تساعد على إعداد مراسيم رئيس الجمهورية وتقدم المساندة السياسية له.[٢١]

٢) السلطة التشريعية أو الهيئة التشريعية :-

تتكون السلطة التشريعية أو الهيئة التشريعية في أوكرانيا من مجلس واحد هو المجلس الأعلى ويتألف من أربعمائة وخمسين مقعد ، و يجري بموجب قانون الانتخاب الجديد انتخاب نصف أعضاء المجلس الأعلى على أساس التمثيل النسبي للأحزاب التي تحصل على ٥% أو أكثر من مجموع الأصوات الوطنية ، ونصف أعضاء المجلس الأعلى الآخر للأعضاء المنتخبين من كل مقاطعة ، وتبلغ مدة عضوية جميع الأعضاء خمس سنوات،[٢٢] أي استناداً إلى مدة الدورة الانتخابية ، أي إن نظام الانتخاب للمجلس الأعلى في أوكرانيا الذي ينتخب من قبل مواطني أوكرانيا بالاقتراع العام المباشر عبر التصويت السري هو نظام الانتخاب الخليط بين النظام النسبي ونظام الأغلبية أي نصف ينتخبون في الدوائر الأحادية على أساس الأغلبية النسبية ، والنصف الثاني يتم انتخابهم على أساس نسبي في الدوائر المتعددة من قوائم المرشحين الذين يمثلون الأحزاب السياسية وكتلهم الانتخابية.[٢٣]

ينص الدستور والقوانين الأوكرانية على ماهية السلطات الممنوحة للنواب في البرلمان الأوكراني ، كما يجوز لهم أي النواب توحيد أنفسهم في مجموعات نيابية بمعنى تشكيل كتل نيابية بشكل اختياري على أن تضم كل كتلة عدد لا يقل

---

(١٩) النظام السياسي ، أوكرانيا ، البوابة العربية إلى أوكرانيا ، مصدر سبق ذكره .

(٢٠) المصدر نفسه .

(٢١) النظام السياسي ، أوكرانيا ، موسوعة مقاتل من الصحراء ، مصدر سبق ذكره .

(٢٢) المصدر السابق.

(٢٣) النظام السياسي ، أوكرانيا ، البوابة العربية إلى أوكرانيا ، مصدر سبق ذكره .

عن خمسة وعشرين نائب ، ويمكن تشكيل هذه الكتل على أساس حزبي أو غير حزبي.[٢٤] ويعد البرلمان الأوكراني المسمى (فيرخوفنا رادا) مسؤولاً قبل كل شئ عن تشكيل السلطة التنفيذية ومجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس الوزراء.[٢٥]

٣) السلطة القضائية :-

نظام السلطة القضائية في أوكرانيا وإجراءاتها أو الإجراءات القضائية تتم بواسطة المحكمة الدستورية ومحاكم الاختصاصات العامة ، وتمثل المحكمة العليا في أوكرانيا سلطة عليا لنظام المحاكم ذات الاختصاصات العامة ، أما المحكمة الدستورية في أوكرانيا فهي وحدة منفصلة ولها الاستقلالية عن محاكم الاختصاصات العامة . وأعمال المحكمة الدستورية تنص على المراقبة الدستورية في كل المجالات وتوطيد النظام الدستوري وتطبيق مبدأ سيادة القانون والقوة القضائية العليا للدستور وتعزيز الحقوق الدستورية والحريات للمواطنين.[٢٦] بمعنى إن أساس السلطة القضائية في أوكرانيا هما المحكمة الدستورية والمحكمة العليا وتمثلان أعلى سلطتين قضائيتين في أوكرانيا.[٢٧] ويمكن الاعتراض على القوانين والأحكام الصادرة من قبل مجلس النواب ومجلس الوزراء والمراسيم الرئاسية وبرلمان القرم من قبل المحكمة الدستورية إذا كانت تشكل انتهاك للدستور الأوكراني.[٢٨]

يوجد في أوكرانيا العديد من الأحزاب السياسية كحزب الوطن (كتلة يوليا تيموشينكو)، والحزب الشيوعي الأوكراني، والحزب الأوروبي– الأوكراني، وجبهة التغيير وغيرها الكثير من الأحزاب. كما وتشارك أوكرانيا في العديد من المنظمات الدولية كفريق استراليا، والتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ومجلس دول بحر البلطيق، ومجتمع الديمقراطيات، ومجلس أوروبا، ومبادرة وسط أوروبا، ورابطة الدول المستقلة كعضو مشترك، ومجلس الشراكة الأوروبية والأطلسية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والشراكة من أجل السلام، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة، وعدد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، بصفة مراقب ، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وغيرها الكثير من المنظمات الأخرى.[٢٩]

مع كل هذه التحولات التي مرت بها أوكرانيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي إلا إنها لم تنعم بالاستقرار بل بالعكس مثلت أوكرانيا حالة واضحة من الانقسامات الداخلية الحادة إذ أضحت الأزمات المتمثلة بحل البرلمان والأزمات الدستورية وإعادة الانتخابات هي أحداث متكررة و متسارعة وتفضي إلى عدم الاستقرار في أوضاعها السياسية والاقتصادية ، ففي الجانب الاقتصادي كانت مشاكل البطالة والفقر تزيد من سوء أوضاعها الاقتصادية وكانت تُرجع ذلك إلى عدم انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.[٣٠] كما أنخفض إنتاجها القومي بنسبة ٨% وانخفضت عماتها بنسبة ٣٠% مقابل الدولار الأمريكي وشهدت بورصة أوكرانيا انهيار بلغ نسبة ٧% ، وخصص صندوق النقد الدولي لأوكرانيا مبالغ معونة عاجلة،[٣١] لإصلاح أوضاعها الاقتصادية بعد المرحلة الإنتقالية التي مرت بها.

---

(٢٤) المصدر نفسه .

(٢٥) أوكرانيا ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مصدر سبق ذكره.

(٢٦) النظام السياسي ، أوكرانيا ، البوابة العربية إلى أوكرانيا ، مصدر سبق ذكره .

(٢٧) النظام السياسي ، أوكرانيا ، موسوعة مقاتل من الصحراء ، مصدر سبق ذكره .

(٢٨) أوكرانيا ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مصدر سبق ذكره.

(٢٩) النظام السياسي ، أوكرانيا ، موسوعة مقاتل من الصحراء ، مصدر سبق ذكره .

(٣٠) د. ناهد عز الدين ، تحولات أوروبا الشرقية .. بين الشد والجذب ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٧٨) ، أكتوبر ٢٠٠٩ ، السنة الخامسة والأربعون ، مركز الأهرام ، القاهرة – مصر ، ص ٥٨ .

(٣١) الخريطة السياسية المتغيرة في فضاء ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٨)، أكتوبر ٢٠٠٩، السنة الخامسة والأربعون ، مركز الأهرام ، القاهرة – مصر ، ص ٦٧ .

رابعاً: أوكرانيا و الثورة البرتقالية:–

انطلقت الثورة البرتقالية في أوكرانيا من خلال سلسلة من الاحتجاجات والأحداث السياسية التي وقعت في أوكرانيا في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٤ ولغاية كانون الثاني ٢٠٠٥.[٣٢]

بدأت خطوات الثورة البرتقالية تحديداً في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٤ نتيجة عملية تزوير انتخابي ذُكِر إن نظام الرئيس (ليونيد كوتشما) كان قد قام بها من أجل أن يوصل مرشحه (فيكتور يانوكوفيتش) الموالي لروسيا الاتحادية إلى منصب الرئاسة في أوكرانيا في ظل تنافس وتناحر شديدين ، ليعلن فوزه على مرشح المعارضة (فيكتور يوشينكو) المدعوم من الغرب قبل ظهور النتائج الرسمية ، مما أدى إلى غضب المعارضة التي دعت للتظاهر.[٣٣] إذ انتشر ت ادعاءات بأن الانتخابات شابها الفساد بشكل واسع مع إحداث ترهيب للناخبين وفساد انتخابي مباشر ، فكانت كييف عاصمة أوكرانيا مركز تحركات المتظاهرين بسبب الصراع على السلطة والتي أدت إلى حالة من عدم الانفراج أو التوافق بل والتجاذبات بين طرفين وهم الطرف الأول رئيس الجمهورية (فيكتور يوشينكو) وحليفة زعيم كتلة المعارضة البرلمانية والتي تمثل الأقلية (يوليا تيموشينكو)، والطرف الثاني وهو رئيس الوزراء (فيكتور يانوكوفيتش) وحلفاءه الذين يمثلون زعماء كتلة الأغلبية البرلمانية.[٣٤] وقد شهدت مرحلة الثورة البرتقالية تحركات سياسية توزعت بين التظاهرات الشعبية والمفاوضات بين النظام والمعارضة وإقرارات وتعديلات على الدستور من قبل المحكمة العليا بالتنسيق مع البرلمان، فتم إجراء جولة الإعادة بين المرشحين المتنافسين ونجح (فيكتور يوشينكو) الذي تم تنصيبه رئيساً لأوكرانيا في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٥.[٣٥]

استمرت الصراعات السياسية ولم تحقق الثورة البرتقالية أهدافها التي جاءت من أجلها والتي تقضي بإصلاح النظام والقضاء على الفساد وتبددت آمال الأوكرانيون بتحقيق الرئيس الجديد لمصالحهم ، وكان انتقال السلطة الذي احتفت به وسائل الإعلام الغربية ليس إلا صراع نخبوي بين قادة الثورة البرتقالية (فيكتور يوشينكو) و(يوليا تيموشينكو) و بدأت الاتهامات بالفساد وعادت السلطة تدريجياً إلى النخبة القديمة التي قامت الثورة للإطاحة بهم بتحالفها مع الرئيس (فيكتور يوشينكو) مستغلة ما تمتلكه من النفوذ والقوة الاقتصادية ، وقد أدرك الشعب الأوكراني عدم تحقيق السياسات التي كان ينتظرها من الحكومة لتحقيق مصالحه،ودخلت أوكرانيا في وضع اقتصادي صعب جداً إذ وصل حجم دينها في عام ٢٠٠٨ما يقارب الستة عشر مليار دولار وظلت عاجزة عن تسديد القروض المستحقة لها.[٣٦]

لم تتقبل روسيا الاتحادية الثورة البرتقالية في أوكرانيا بكل تفاصيلها ومتطلباتها وأهدافها لأنها وجدت فيها تجاوزاً على نفوذها وخطراً فعلياً على سيطرتها في ما تعده ضمن مجالها الحيوي ، فبدأت بعد فوز (فيكتور يوشينكو) بمنصب رئيس جمهورية أوكرانيا وبدعم أمريكي وغربي بالتخطيط لتغيير الأوضاع بالشكل الذي يحقق مصالحها في أوكرانيا.[٣٧]

خامساً: روسيا الاتحادية ومرحلة ما بعد الثورة البرتقالية في أوكرانيا :–

---

(٣٢) ثورة برتقالية ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، على الموقع الالكتروني : ثورة برتقالية /http://ar.wikipedia.org/wiki.

(٣٣) أماني عبد الغني– غادة غالب، نضال الشعوب الثائرة..نماذج حول العالم، يناير ٢٠١٣ مركز المصري للدراسات والمعلومات، القاهرة ، ص٢ ، (pdf).

(٣٤) ثورة برتقالية ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مصدر سبق ذكره .

(٣٥) أماني عبد الغني – غادة غالب ، مصدر سبق ذكره . ص٢ .

(٣٦) أماني عبد الغني – غادة غالب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

(٣٧) عمرو عبد العاطي ، عودة النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨١) ، يوليو ٢٠١٠ ، مركز الأهرام ، القاهرة – مصر ، ص ٢٠٣ .

أدى رفض روسيا الاتحادية للثورة البرتقالية في أوكرانيا ونتائجها إلى تردي العلاقات الروسية – الأوكرانية وذلك نتيجة سياسات الرئيس الأوكراني (فيكتور يوشينكو) المعادية لروسيا الاتحادية ، وقد أوضح الرئيس الروسي السابق (ديمتري ميدفيديف) في رسالة له إلى الرئيس الأوكراني (فيكتور يوشينكو) عن أسباب تدهور العلاقات بينهما من وجهة النظر الروسية وهي إن أوكرانيا كانت أحد مصادر تزويد جورجيا بالأسلحة ، إلى جانب رغبة ومسعى القيادة الأوكرانية للانضمام لعضوية حلف شمال الأطلسي على خلاف إرادة الشعب الأوكراني ، والسبب الآخر اعتبار الرئيس الروسي السابق (ديمتري ميدفيديف) إن القيادة الأوكرانية تعمل على إعاقة عما أسطول البحر السود في ميناء سيفاستوبول الأوكراني ، ناهيك عن الخلاف الروسي – الأوكراني حول تسعير الغاز الذي يصل إلى أوكرانيا من روسيا الاتحادية.[٣٨]

مع وجود التوتر في العلاقات الروسية – الأوكرانية إلا إن البرلمان الأوكراني أثناء مدة رئاسة الرئيس (فيكتور يوشينكو) كان يقوده ائتلاف الأغلبية البرلمانية الموالي لروسيا الاتحادية بزعامة رئيس الوزراء (فيكتور يانوكوفيتش) الأمر الذي قاد (فيكتور يوشينكو) وبعد أكثر من عامين على قيام الثورة البرتقالية وبعد عام تقريباً على الانتخابات التشريعية إلى حل البرلمان مما أدى إلى زج أوكرانيا من جديد في أزمة سياسية نتيجة رفض الأغلبية البرلمانية بزعامة رئيس الوزراء (فيكتور يانوكوفيتش) الذي أعلن إنه سيتحدى القرار الرئاسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة إذا لم يتراجع (فيكتور يوشينكو) عن قراره ، إلا إنه – أي الرئيس (فيكتور يوشينكو)- سار في قرار حل البرلمان الذي تسيطر عليه الأحزاب الموالية لروسيا الاتحادية محدِداً يوم ٢٧ أيار٢٠٠٧ لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة ، وأدى ذلك إلى خروج المتظاهرين من الطرفين ودعوة القيادية في الثورة البرتقالية (يوليا تيموشينكو) إلى التحرك في وجه حكومة (فيكتور يانوكوفيتش) ، واندلعت بالفعل الأزمة السياسية في أوكرانيا في ٢٣ آذار ٢٠٠٧ مع إعلان أحد عشر نائباً من الكتلتين البرلمانيتين المعارضتين وهما (أوكرانيا لنا) و (يوليا تيموشينكو) انتقالهم من الموالاة للرئيس (فيكتور يوشينكو) إلى صف الأغلبية البرلمانية بزعامة (فيكتور يانوكوفيتش) ، وكان الشئ ذاته قد حصل في الانتخابات التشريعية السابقة مما أوصل عدد نواب كتلة الأغلبية النيابية من (٢٣٩) إلى (٢٦٠) نائب خلال ثمانية أشهر . وترافقاً مع الأزمة بين كتلتين متعارضتين في البرلمان هناك رأي يرى إن الأزمة هي صراع بين أصحاب الرساميل أكثر منها منافسة على النفوذ السياسي ، إذ إن الحزب الاشتراكي الأوكراني وهو أحد أحزاب الائتلاف الحاكم يرى إن الأزمة السياسية هي نتاج تعارض مصالح رجال الأعمال المؤيدين (ليوليا تيموشينكو) مع مسيرة الخصخصة التي بدأتها الحكومة وبين الفريق الآخر.[٣٩] ومع انقسام التكتلات داخل البرلمان الأوكراني بين كتلة مؤيَدة من روسيا الاتحادية وأخرى مؤيَدة من الغرب وفوز رئيس الكتلة المؤيدة للغرب فقد تفاقمت الأزمة في بداية عام ٢٠٠٩ في أوكرانيا عندما رفعت روسيا الاتحادية أسعار الغاز الطبيعي وأوقفت إمداداتها منه عن أوكرانيا، وقد ترافقت هذه الأزمة وآثارها على أوكرانيا مع آثار الأزمة المالية العالمية ، حتى إن آثارها – أي أزمة الغاز الطبيعي- إلى الدول الأوروبية التي يصلها الغاز عن طريق أوكرانيا التي تعد المركز الرئيس لنقل الاحتياجات الأوروبية التي تصل إلى ٤٠% – أي الاستهلاك السنوي الأوروبي- من الغاز

---

(٣٨) المصدر نفسه .

(٣٩) وسام متي ، أوكرانيا : انقلاب للثورة البرتقالية أم عليها ؟ السفير ، ٤نيسان / ابريل٢٠٠٧ ، على الموقع الالكتروني :
http://www.wmatta.com/index.php?option=com_content&view

الطبيعي الذي يأتي من روسيا الاتحادية ، وقد عزز ذلك من الإدراك الفعلي بالتأثير الذي يمكن أن تمارسه روسيا الاتحادية.[٤٠]

في عام ٢٠١٠ دخلت أوكرانيا في مرحلة تحول جديدة من خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت فيها والتي لم يحصل فيها (فيكتور يوشينكو) قائد الثورة البرتقالية إلا على نسبة (٥,٤%) من أصوات الناخبين في الجولة الاولى للانتخابات ، أما حليفته السابقة (ليوليا تيموشينكو) التي كانت في تلك المرحلة تتولى رئاسة الوزراء فقد تخلفت عن زعيم المعارضة وحزب الأقاليم الموالي لروسيا الاتحادية (فيكتور يانوكوفيتش) بفارق (١١%) من الأصوات ن وبعدها خسرت أمامه استناداً إلى نتائج جولة الإعادة التي فاز فيها (فيكتور يانوكوفيتش) عام ٢٠١٠ ومع ذلك الفوز عادت العلاقات الروسية – الأوكرانية إلى التقارب السابق ، وأعلنت أوكرانيا – في ذلك الوقت- وعلى وفق مطالب روسيا الاتحادية بإنهاء المساعي للحصول على عضوية حلف شمال الأطلسي لتكون أوكرانيا دولة محايدة ، مع عدم إبعاد الأسطول العسكري البحري الروسي خارج المياه الإقليمية الأوكرانية في البحر الأسود ، وان تعود اللغة الروسية كلغة رسمية في أوكرانيا ، وأكد الرئيس الروسي السابق (ديمتري ميدفيديف) للرئيس الأوكراني (فيكتور يانوكوفيتش) على أهمية إنهاء المرحلة التي اعتبرتها – أي روسيا الاتحادية- قاتمة في العلاقات الروسية – الأوكرانية السابقة.[٤١]

لقد انعكست آثار التحول في أوكرانيا على علاقاتها مع روسيا الاتحادية وقعت القيادة الأوكرانية الجديدة اتفاقية تمديد بقاء الأسطول الروسي في ميناء سيفاستوبول في جزيرة القرم على البحر الأسود لمدة خمسة وعشرون عاماً وبقائه إلى عام ٢٠٤٢ وتصديقها في البرلمان – – بعد أن كانت حكومة الرئيس (فيكتور يوشينكو) لا ترغب في تمديد اتفاقية إيجار روسيا الاتحادية استخدام الميناء العسكري الأوكراني إلى أكثر من عام ٢٠١٧ – مقابل تزويد روسيا الاتحادية لأوكرانيا بالغاز الطبيعي بأسعار مخفضة – وذلك من خلال تخفيض سعر الغاز الطبيعي بمقدار مائة دولار- ، وقد وقع الرئيسان الروسي السابق (ديمتري ميدفيديف) والأوكراني السابق (فيكتور يانوكوفيتش) على الاتفاقية بعد القمة الروسية – الأوكرانية في مدينة خاركوف الأوكرانية ، وقد وفرت هذه الاتفاقية لأوكرانيا مكاسب اقتصادية نتيجة توفير أوكرانيا للمبالغ والأموال الناتجة عن تخفيض سعر الغاز الطبيعي واستثمارها في خطط اقتصادية أخرى إلى جانب حصولها على بدل الإيجار للقاعدة البحرية من روسيا الاتحادية والذي يبلغ (٩٨,٧) مليون دولار سنوياً مضافاً لها خمسة عشر مليون دولار سنوياً مقابل الخدمات التي يقدمها الأوكرانيون إلى البحارة الروس ، كما وتقدم روسيا الاتحادية مبالغ تقدر بمليون دولار لتطوير البنية التحتية الاجتماعية في ميناء سيفاستوبول الأوكراني.[٤٢]

سادساً : مسار الأزمة الأوكرانية ٢٠١٤ (الأسباب والنتائج) :-

كان ميل وتحالف الرئيس الأوكراني (فيكتور يانوكوفيتش) مع روسيا الاتحادية ورغبته في توثيق روابط وعلاقات أوكرانيا وتعاملها مع روسيا الاتحادية بشكل مغاير تماماً لعلاقاته مع الغرب والاتحاد الأوروبي ، فكانت بداية الأزمة في أوكرانيا عندا اندلعت لاحتجاجات ضد حكومة الرئيس (فيكتور يانوكوفيتش) نتيجة تجيده وايقافه استعدادات التوقيع

---

(٤٠) يسرا الشرقاوي ، الشراكة الشرقية .. تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٧٨) ، اكتوبر ٢٠٠٩ ، السنة الخامسة والأربعون ، مركز الأهرام ، القاهرة – مصر ، ص ١٠٠ .

(٤١) عمرو عبد العاطي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٠٣– ٢٠٤.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٤ .

على اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي كانت في حال توقيعها ستفتح الحدود أمام البضائع وتخفيف قيود السفر ، وقد الرئيس (فيكتور يانوكوفيتش) إن روسيا الاتحادية قامت بالضغط عليه وكانت وراء قراره هذا ، فكانت نتيجة ذلك القرار خروج المتظاهرين الأوكرانيين الذين يمثلون المعارضة في وسط العاصمة كييف ، إلى جانب خروج التظاهرات في مدن أخرى في أوكرانيا معبرين عن سخطهم من سياسات وقرارات الحكومة وعازمين على إرغام السلطة الحاكمة على الاستقالة والرحيل وتحقيق التقارب الذي يريدونه مع الاتحاد الأوروبي ، وقد رافق تلك التظاهرات دعوات دولية لضبط النفس وتطويق وتحجيم الخلافات القائمة ، وحث الاتحاد الأوروبي الأوكرانيين على إجراء انتخابات مبكرة.[٤٣] أي إن احتجاج المتظاهرين كان ضد سياسة الرئيس (فيكتور يانوكوفيتش) التي قرر فيها التخلي عن الشراكة السياسية مع الاتحاد الأوروبي وتحقيق الاتحاد الكمركي مع روسيا الاتحادية ، وقد تفاقمت الاحتجاجات والتظاهرات إذ وجد المتظاهرون فيها الفرصة لتحقيق أهداف الثورة البرتقالية وتحقيق المزيد من الإصلاحات السياسية ، ونتيجة لذلك وبعد شهرين على الاحتجاجات قرر رئيس الوزراء الأوكراني (ميكولا آزاروف) تقديم استقالته من منصبه وفي الوقت ذاته ألغى البرلمان الأوكراني مجموعة من التشريعات التي كان قد أقرها قبل أسبوعين تقريباً ، وكانت أحد أسباب الأزمة الداخلية تلك القوانين المتعلقة بتشديد قواعد تنظيم المظاهرات. فكانت استقالة رئيس الوزراء تبريراً بفسح المجال لإيجاد حل سياسي وتسوية سلمية للأزمة خشية منه من تحول أو تهديد الأزمة للتنمية الاقتصادية وتهديد مصالح المواطنين والمجتمع الأوكراني.[٤٤] وقد توصل الرئيس الأوكراني (فيكتور يانوكوفيتش) إلى توقيع اتفاق مع زعماء المعارضة وبوساطة أوروبية لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد نص على إجراء انتخابات مبكرة في شهر كانون الأول ٢٠١٤ وتشكيل حكومة انتقالية وتعديل الدستور الذي سيتضمن تقليص صلاحيات الرئيس ، وبناءً على الاتفاق البرلمان الأوكراني لصالح استبدال الدستور الحالي بدستور عام ٢٠١٤ السابق الذي أوصى بتشكيل حكومة ائتلاف وطني خلال عشرة أيام، كما صوت نواب المعارضة في البرلمان على إلغاء قوانين حكومة فيكتور يانوكوفيتش الصارمة لمكافحة الإرهاب وعودة قوات الأمن إلى أماكنها ، كما قرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على المسؤولين الأوكرانيين الضالعين بأعمال العنف.[٤٥] وقد نددت روسيا الاتحادية بالمعارضة الأوكرانية وحذرتها من تهديد سيادة البلد ، وكان الرئيسان الأمريكي باراك اوباما والروسي فلاديمير بوتين قد دعيا إلى وضع الأتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة والمعارضة في أوكرانيا موضع التنفيذ سريعاً . وقد أبلغ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الرئيس الأمريكي باراك اوباما بأن روسيا الاتحادية تريد أن تكون جزءً من عملية التنفيذ في أوكرانيا وضرورة تحقيق الاستقرار فيها.[٤٦] وعلى الرغم من الأتفاق فإن الحدث الفاصل والناتج عن الاحتجاجات الشعبية هو مغادرة الرئيس الأوكراني (فيكتور يانوكوفيتش) قصر الرئاسة إلى جهة مجهولة – مع تصريح مستشارته (هانا هيرمان) إنه يتواجد في مدينة (خاركوف) شرقي أوكرانيا وإنه سيعود إلى كييف وكذلك تصريحه هو بأنه لن يستقيل – فأصبح المقر الرئاسي بأيدي المتظاهرين ، وبعدما لم يعد

---

(٤٣) توسع الاحتجاجات في أوكرانيا تطالب بإسقاط الحكومة ، العرب ، العدد ٩٣٩٨ ، الثلاثاء ٢٠١٣/١٢/٣ ، السنة ٣٦ ، على الموقع الالكتروني : http://www.ra-s-al-guhl.org/?id=9773

(٤٤) نادين عبد الله ، أوكرانيا .."الثورة البرتقالية" مستمرة وتحقق انتصارات ، البوابة نيوز ، على الموقع الالكتروني : http://control.albawabhnews.com/360790

(٤٥) رئيس أوكرانيا والمعارضة يوقعان أتفاقاً لإنهاء الأزمة ، صحيفة صوت الجوف ، الخميس ٢٧ فبراير ٢١٤ ، السعودية ، على الموقع الالكتروني : http://www.kn19.com/news.php?action=show&id=33876

(٤٦)أوكرانيا .. الثورة البرتقالية تنتصر وزعيمتها تتحرر من السجن إلى الرئاسة ، اليوم ، الخميس ٢٧ ربيع الثاني ١٤٣٥ – ٢٧ فبراير (شباط) ٢٠١٤ ، على على الموقع الالكتروني : http://www.alyaum.com/article/3122842

(فيكتور يانوكوفيتش) يمارس مهامه كرئيس للبلاد أجرى البرلمان الأوكراني تصويت على قرار يحدد يوم ٢٥ أيار ٢٠١٤ موعداً لإنتخابات رئاسية مبكرة، وفي الوقت ذاته كان الجيش الأوكراني قد أعلن بأنه لن يتدخل بالأزمة السياسية الداخلية إذ صوتَ البرلمان الأوكراني ب (٣٢٨) صوت من أصل (٤٤٧) صوت على عزل الرئيس (فيكتور يانوكوفيتش) لإتهامه بالتقصير في أداء مهامه، كما وقرر البرلمان وتم الإفراج عن زعيمة الثورة البرتقالية (يوليا تيموشينكو)(*) بعد أن قضت ثلاث سنوات في السجن عن حكم سياسي في عام ٢٠١١ بالحبس لمدة سبع سنوات ، وأعانت بعد خروجها من السجن إنها سترشح للإنتخابات الرئاسية ، كما صَوت البرلمان على تعيين مسؤولين جدد هم نائب عام ووزير للدفاع ورئيس و رئيس أجهزة أمن الدولة ، وتم تعيين رئيس جديد للبرلمان وهو (اولكسندر تورتشينوف) مساعد (يوليا تيموشينكو) بدلاً من (فولوديمير ريباك) ، كما ترددت الأنباء عن مغادرة العديد من وزراء الحكومة إلى خارج أوكرانيا.(٤٧)

لقد جاءت المواقف الدولية كحلف شمال الأطلسي والبرلمان الأوروبي وألمانيا بشكل متفق ومؤيد للاحتجاجات ومطالب المتظاهرين ، فقد دعا حلف شمال الأطلسي إلى ضبط النفس أيد حق الشعب في حرية التعبير ، ودعا رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي (إلمار بروك) إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في أوكرانيا ، أما المستشارة الألمانية (أنجيلا ميركل) حذرت من استخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين في أوكرانيا.(٤٨)

سابعاً: أزمة القرم :-

كانت شبه جزيرة القرم منطقة إسلامية في عهد الدولة العثمانية تقريباً إذ تخللتها مراحل مختلفة ، فقد مَثَلَ استيلاء الروس عليها في عام ١٧٧٣ تحول بالنسبة لها إذ أصبح لها و لأول مرة ميناء في المياه الدافئة وأسطول قرب البحر الأبيض المتوسط ، وجاءت حرب القرم عام ١٨٥٣ إلى عام ١٨٥٦ و كانت فيها كل من بريطانيا وفرنسا إلى جانب الدولة العثمانية فهزمت روسيا ، إلا إنها عادت لتحتل موقعاً واضحاً في أوكرانيا.(٤٩) أي إن شبه جزيرة القرم كانت في القرن الثامن عشر جزءً من روسيا ، وامتداداً إلى القرن العشرين وتحديداً في عام ١٩٢١ أي بعد تأسيس الاتحاد السوفيتي ولغاية ١٩٤٥ تمتعت القرم بحكم ذاتي بأسم جمهورية القرم السوفيتية الاتحادية الاشتراكية عندما قام (جوزيف ستالين) بتهجير الأغلبية التترية القرمية وألغى الحكم الذاتي . وعند ترؤس (نيكيتا خروشوف) الزعامة في الاتحاد السوفيتي تم نقل القرم أو (اوبلاست القرم) من جمهورية روسيا السوفيتية الاتحادية الاشتراكية على جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية ، ولكن ذلك لم يسمح ذلك بعودة التتريين القرميين إلى أوكرانيا . ومع وصول الاتحاد

(*) يوليا تيموشينكو : ولدت يوليا تيموشينكو عام ١٩٦٠ في مدينة دنيروبيتروفسك الصناعية في شرقي أوكرانيا ، ودرست الهندسة والاقتصاد في معاهد شرقي أوكرانيا ، أسست في منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين شركة لتزويد القطاع الصناعي في البلاد بالغاز ، ودخلت عالم السياسة وأصبحت وزيرة في حكومة يوشينكو في الأعوام ١٩٩٩ – ٢٠٠١ وأصدرت تشريعات تتعلق بإصلاح قطاع الطاقة ، واختلفت مع الرئيس الأسبق ليونيد كوتشما و أُدخِلت السجن لمدة شهر واحد بتهمة الفساد فبدأت حملة لإسقاطه كانت نتيجتها الثورة البرتقالية في عام ٢٠٠٤ أصبحت بعدها رئيسة للحكومة الأوكرانية ثم جردها الرئيس فيكتور يوشينكو من منصبها بعد أن ساءت العلاقات بينهما ، بعدها أُعيد تكليفها برئاسة الحكومة في عام ٢٠٠٧ى بعد عودة تحالفهما . وفي انتخابات عام ٢٠١٠ لم تتمكن من الفوز بالرئاسة أمام فيكتور يانوكوفيتش ، وفي عام ٢٠١١ أُدخلت السجن بتهمة تجاوز سلطتها وحكم عليها بالسجن لمدة سبع سنوات. ينظر : يوليا .. رمز الثورة و ((أميرة الغاز)) ، صحيفة البيان ، ٢٤ فبراير ٢٠١٤ ،كيف – الوكالات ، على الموقع الإلكتروني:
http://www.albayan.ae/one-world/overseas/2014-02-24-1.2067825

(٤٧) أوكرانيا .. الثورة البرتقالية تنتصر وزعيمتها تتحرر من السجن إلى الرئاسة ، مصدر سبق ذكره .

(٤٨) توسع الاحتجاجات في أوكرانيا تطالب بإسقاط الحكومة ، مصدر سبق ذكره .

(٤٩) د. بشير موسى نافع، شبح الأزمة الأوكرانية يخيم على أوروبا والعالم ، صحيفة الرائد ، السبت ١٦أغسطس ٢٠١٤ ، على الموقع الالكتروني :
http://elraaed.com

السوفيتي لآخر ستة في وجوده أي في عام ١٩٩١ تم إعادة الحكم الذاتي إلى القرم التي بقيت جمهورية ذات حكم ذاتي ضمن أوكرانيا التي أستقلت عام ١٩٩١ مع حدوث توترات انفصالية أثناء عقد التسعينات من القرن العشرين . بمعنى إن روسيا الاتحادية اعترفت بالحالة القانونية للقرم كجزء من أوكرانيا ، وتعهدت بالحفاظ على وحدة أوكرانيا في مذكرة بودابست للضمانات الأمنية عام ١٩٩٤. وقد مَثَلَ الروس في القرم وعلى وفق الإحصاء السكاني لعام ٢٠٠١ نسبة (٥٨%) من مجموع مليوني مقيم في القرم ، وفي سيفاستوبول قاعدة الأسطول الروسي في البحر الأسود مَثَلَ الروس نسبة (٧٠%) من سكان المدينة البالغ عددهم (٣٤٠) ألف نسمة (٢٤%) أوكرانيون و (١٢%) تتريون قرميون.[٥٠] إذ إن الروس في القرم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي كانوا يملكون القدرة على الدفاع عن حقوقهم و استقلالهم ليس كأمثالهم من الأقليات الروسية التي عانت من التفرقة العنصرية في جمهوريات أخرى في إطار القوانين الجديدة للمواطنة والتي جعلت منهم مواطنين من الدرجة الثانية كما في جمهوريتي استونيا ولاتفيا.[٥١]

بعد اندلاع الاحتجاجات والتظاهرات في أوكرانيا في نهاية عام ٢٠١٣ والتي أستمرت وبلغت ذروتها في شباط ٢٠١٤ وتم خلالها عزل الرئيس الأوكراني (فيكتور يانوكوفيتش) لم يؤيد سكان جنوب وشرق أوكرانيا هذه الأحداث ، وجاء إلغاء قانون اللغة للأقليات في ٢٣ شباط ٢٠١٤ والذي يشمل اللغة الروسية وإعلان اللغة الأوكرانية فقط لغة رسمية في البلاد ليزيد من ذلك الرفض لتلك المناطق ، فبدأت التظاهرات المضادة بعد الإطاحة بالرئيس (فيكتور يانوكوفيتش) وحكومته من قبل المحتجين الذين ينتمون إلى القومية الروسية مبدين اعتراضهم على الثورة الأوكرانية ومطالبين بالتكامل مع روسيا الاتحادية وبالحصول على حكم ذاتي أوسع أو استقلال للقرم عن أوكرانيا ، فكانت تلك الأحداث المضادة تمهد بالتدريج إلى احتلال القرم ، إذ جرى في احتلال قام مسلحون بملابس عسكرية روسية في ٢٧ شباط ٢٠١٤ باحتلال منشآت أساسية في القرم وهي البرلمان ومطارين ، وبينما اعترضت أوكرانيا على ذلك التدخل أنكرت روسيا الاتحادية ذلك ، إلا إنها عادت – أي روسيا الاتحادية – لتعلن في ١ آذار ٢٠١٤ عن موافقة مجلس الاتحاد الروسي بالإجماع على طلب الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) باستخدام القوة الروسية في أوكرانيا ، وفي اليوم التالي أستدعى مجلس الأمن القومي الأوكراني القوات المسلحة الاحتياط ليتصاعد التوتر في القرم بين طرف مؤيدة لروسيا وطرف مؤيد لأوكرانيا.[٥٢]

في ١٦ آذار ٢٠١٤ وكخطوة على حسم النزاع والتوتر تم إجراء استفتاء في القرم للانفصال عن أوكرانيا والانضمام لروسيا الاتحادية وجاءت نتيجة الاستفتاء بنسبة (٩٥%) مؤيدة للانضمام إلى روسيا الاتحادية التي أعلنت ضم القرم إليها . إلا إن ذلك الاستفتاء حمل ردود أفعال رافضة لذلك القرار الروسي كرد فعل الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ أعرب الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) عن قلقه من انتهاك روسيا الاتحادية الواضح لسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها ، وعلق البنتاغون التعاون العسكري مع روسيا الاتحادية كالتدريب والاجتماعات الثنائية و توقف السفن والتخطيط العسكري ، كما وفرضت عقوبات على روسيا الاتحادية . كذلك أعلنت المملكة المتحدة وتركيا والاتحاد الأوروبي واليابان عن رفضهم لخطوة روسيا الاتحادية في ضم القرم إليها واستخدام القوات العسكرية فيها.[٥٣]

---

(٥٠) مذكرة بودابست وقعت عليها أيضاً إلى جانب روسيا كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأوكرانيا التي تخلت بموجبها عن أسلحتها النووية ، ينظر ، أزمة القرم ٢٠١٤، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، على الموقع الالكتروني : أزمة القرم–

http://ar.wikipedia.org/wiki/_2014

(٥١) د. نورهان الشيخ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠١.

(٥٢) أزمة القرم ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مصدر سبق ذكره .

(٥٣) المصدر نفسه .

أما روسيا الاتحادية نفسها فتعلن إن وجودها في القرم والوصول إلى إعلان استقلالها بموجب الاستفتاء وضمها إليها يدخل في إطار حماية أسطولها العسكري البحري في البحر الأسود ، ولحماية سكان شبه جزيرة القرم – الروسية الأصل كما تصرح بذلك روسيا الاتحادية – من خطر المعارضين الذين جاءوا إلى الحكم ، وتأمين حدودها الغربية من إمكانية تقدم حلف شمال الأطلسي وتهديد أمنها القومي ومجالها الحيوي.([٥٤])

إن احتلال وضم روسيا الاتحادية للقرم ليس نهاية المطاف أو ليس معنى ذلك إن روسيا الاتحادية لا تواجه صعوبات في ذلك عليها وعلى وأمنها وهي تعلن وتدرك ذلك بنفسها ، إذ إن الغرب متقدم إلى جوار البحر الأسود إلى بلغاريا ورومانيا إلى جانب وجود تركيا ضمن حلف شمال الأطلسي من الأساس ، أي إن روسيا الاتحادية في سيطرتها على القرم في البحر الأسود ستواجه جوار كله من أعضاء حلف شمال الأطلسي أو الدول التي أصبحت صديقة للغرب ، أي إن الثورة الأوكرانية تهدد الإستراتيجية الروسية في أوروبا وأمن الأسطول الروسي في البحر الأسود.([٥٥])

ثامناً: أوكرانيا بين التنافس الروسي – الأمريكي :–

جاء ثبات الجغرافية ليشكل جزءً من ترسيخ إستراتيجيات الشرق والغرب أتجاه بعضهما البعض مع اختلاف السلوكيات السياسية لكل مرحلة ، وهنا شكلت و لا زالت دول أوروبا الشرقية والوسطى ، وأوكرانيا وبيلاروسيا على وجه الخصوص اللتان تفصلان بين الغرب وحلفائه وبين روسيا الاتحادية الممتدتان على المساحة البرية بين البحر الأسود وبحر البلطيق المناطق الفاصلة أو العازلة من أجل النفوذ بين الشرق والغرب.([٥٦]) ففي ضوء التوجهات والوقائع الجيوبوليتيكية والإثنوثقافية هناك من يرى من الجيوبوليتيكيين إنه من غير المسموح به أو من الصعب أن يتحقق الوجود المقبل لأوكرانيا الموحدة و يجب أن تقسم إلى عدة شرائط تتفق مع مجموعة من تلك الوقائع الجيوبوليتيكية والإثنوثقافية وهي :–

- أوكرانيا الشرقية الممتدة من شرقي الدنيبر من تشيرنيغوف حتى بحر آزوف وتمثل منطقة كثيفة السكان غالبيتهم من الروس والسكان الأرثوذوكسيين من روسيا الصغرى وهي قريبة من روسيا الاتحادية وترتبط بها تاريخياً وثقافياً وإثنياً ودينياً وهي منطقة متطورة تقنياً ، ويمكن أن تشكل منطقة جيوبوليتيكية مستقلة ذات استقلال ذاتي واسع ووثيق الصلة بموسكو .
- القرم وهو تشكل جيوبوليتيكي خاص يتميز بتركيبة إثنية متنوعة كأهالي روسيا واوكرانيا وتتار القرم ، وكل منهم له دوافع جيوبوليتيكية متناقضة مع الآخر ، فالروس ولاءهم لروسيا وموسكو ، والأوكرانيون متعصبين قومياً وتتار القرم متجهين نحو تركيا ومعادين لروسيا . فضم روسيا للقرم يثير رد فعل سلبي كبير من قبل الأوكرانيين ويحدث مشاكل تكامل شبه جزيرة القرم في النظام الروسي ، كما إن تخلي روسيا الاتحادية عن القرم لأوكرانيا ذات السيادة مستحيل أيضاً ويهدد الأمن الجيوبوليتيكي لروسيا الاتحادية ، وهذا يستدعي إعطاء القرم وضعاً خاصاً وضمان أكثر للاستقلال الذاتي .

([٥٤]) أبو بكر الدسوقي ، أحداث "القرم" والحرب الباردة الجديدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٩٦) ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة – مصر ،على الموقع الالكتروني : http://www.siyassa.org.eg

([٥٥]) بشير موسى نافع ، مصدر سبق ذكره .

([٥٦]) عماد قدورة ، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب : أوكرانيا بؤرة للصراع ، مجلة سياسات عربية ، العدد ٩ ، تموز / يوليو ٢٠١٤ ، ص ص ٤٥ – ٤٦ ، pdf ، على الموقع الالكتروني : http://www.dohainstitute.org

- القسم الأوسط من أوكرانيا من تشيرنيغوف حتى اوديسا وتقع كييف ضمنه وهي منطقة مكتملة يسيطر فيها الأوكرانيون والأرثوذوكسيون وهذا يمثل واقع جيوبوليتيكي مستقل يقترب ثقافياً من أوكرانيا الشرقية ويدخل في النظام الجيوبوليتيكي الاوراسي .
- أوكرانيا الغربية غير متجانسة ، في الشمال فولين ، في الجنوب لفوفسكايا (غاليتسيا) ، والأبعد جنوباً و زاكارباتيه النتوء الغربي ، وأخيراً القسم الشرقي من بيسارابيا ، وتمثل جميع هذه الأجزاء مناطق مستقلة .[٥٧]

بمعنى إن الموقع الإستراتيجي لأوكرانيا ووقوعها كممر لتمرير الغاز من الشرق وروسيا إلى أوروبا وإطلالتها على البحر الأسود وتوافرها على ثروات طبيعية أدى إلى أن تقع وسط التجاذبات الإقليمية والدولية التي تتدخل في شؤونها ، فروسيا الاتحادية الداعمة لنظام الرئيس(فيكتور يانوكوفيتش) الخاضع لها ترى في أوكرانيا دولة تابعة لها وامتداد لمستعمراتها ومناطق نفوذها ، وهي التي تزودها بمصادر الطاقة كالنفط والغاز، حتى إنها تحصل على الوقود النووي من روسيا الاتحادية كمحطة زابوريجيا النووية لتوليد الطاقة بأوكرانيا ، ناهيك عن التجارة بين كييف وموسكو التي تشكل أساس اقتصاد أوكرانيا ، وقد باتت روسيا الاتحادية تهدد بقطع هذه القنوات التجارية بينها وبين أوكرانيا بعد أزمة عام ٢٠١٤،[٥٨] التي أصابت العلاقات الروسية– الأوكرانية بخلل لا يرضي روسيا الاتحادية إذ حرم خروج الرئيس (فيكتور يانوكوفيتش) من السلطة الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) من حليف مهم لإمكانية بقاء أوكرانيا مهد أو مركز الحضارة الروسية وفلك روسيا الاتحادية ، كما وبدد آماله في بناء تكتل تجاري ضخم يضم أكبر عدد ممكن من الجمهوريات السوفيتية السابقة لمواجهة القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والصين ، كما إن الدخول في مواجهة مع الاتحاد الأوروبي لكسب النفوذ على أوكرانيا التي تعاني من ضائقة مالية ينطوي على مجازفة بالنسبة لروسيا الاتحادية ، إذ إن تحسين حزمة الإنقاذ المالي الروسية لأوكرانيا في كانون الأول ٢٠١٣ بقيمة خمسة عشر مليار دولار هو خيار صعب ، واتخاذ إجراءات للسيطرة على شرق أوكرانيا يعني الدخول في صراع أكثر خطورة.[٥٩] ولكن طالما إن أوكرانيا تقع في قلب أوراسيا ومن يسيطر على هذا القلب يتمكن من السيطرة على العالم ، إذ تتركز فيها الطاقة والمواصلات البرية والبحرية بين آسيا وأوروبا فإن هذا يجعل من الصعب على روسيا الاتحادية ترك أوكرانيا للغرب.[٦٠] إلا إنه يجب عدم إغفال إن أوراسيا لا يمكن أن تكون في أوروبا بدون أن تكون أوكرانيا في أوروبا أيضاً ، بينما يمكن لأوكرانيا أن تكون في أوروبا دون أن تكون روسيا الاتحادية فيها.[٦١]

إن الموقف الروسي ويتبعه الدور الروسي في اندفاعها أتجاه أوكرانيا ناتج عن نقاط القوة التي تتمتع بها روسيا الاتحادية في أوكرانيا والذي يجعلها تتنافس مع الغرب من موقع القوة ، إذ تعاني أوكرانيا من أزمة اقتصادية كبيرة أي إنها بحاجة وبشكل سريع إلى دعم اقتصادي ومالي كبير قبل أن تصل إلى مرحلة الإفلاس، وقد طالب الرئيس الأوكراني الجديد

---

(٥٧) الكسندر دوغين ، أسس الجيوبولتيكا مستقبل روسيا الجيوبولتيكي ، ترجمة وتقديم: الدكتور عماد حاتم ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، الطبعة الاولى ، حزيران / يونيو/ ٢٠٠٤ ، طرابلس – الجماهيرية الليبية العظمى ، ص ٤٣٦ .

(٥٨) أوكرانيا .. أزمة سياسية وتدخلات خارجية ، الاثنين ١٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣ ، على الموقع الالكتروني :
http://hawarnews.com

(٥٩) بوتين يواجه مأزقاً بسبب أزمة أوكرانيا والصراع مع أوروبا ينطوي على مجازفة ، صحيفة السياسة ، العدد ١٦٢٩٢ ،السبت ٢٠١٤/٢/٢٧ ، (موقع إنترنيت) .

(٦٠) حسن حردان ، الأزمة الأوكرانية ، بين أوراق القوة الروسية والعجز الغربي ، الأخبار ، العدد ٢٢٤٦ ، ٤/آذار ٢٠١٤ ، على الموقع الالكتروني :
http://burathanews.com/news/231742.html

(٦١) زبغنيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأميركية وما يترتب عليها من جيواستراتيجياً ، مركز الدراسات العسكرية، طبعة ثانية ، ١٩٩٩ ، pdf ، ص ١١٦ .

المؤقت ذلك من الدول الغربية وبما إن الأخيرة غير قادرة على توفير دعم مالي بمليارات الدولارات كونها تعاني من عجز مالي ، إذ لو كان لديها هكذا إمكانية لدعم مالي فستقدمه إلى الدول الأوروبية التي تعاني من أزمات مالية . وفي مقابل ذلك فإن روسيا الاتحادية تملك إمكانات مالية كبيرة أي من أجل تحقيق مصالحها في أوكرانيا تعمل على توفير هكذا إمكانات مالية لاسيما وإن وضعها الاقتصادي في نهوض إذ يضم صندوقها الاحتياطي أكثر من ستمائة مليار دولار ، وأعلنت استعدادها لمساعدة أوكرانيا مالياً وقدمت بوادر تلك المساعدات قبل الانقلاب على الرئيس (فيكتور يانوكوفيتش) لتوطيد علاقاتها مع أوكرانيا وكذلك تخفيض أسعار الغاز المصدر إلى أوكرانيا .[٦٢] إلى جانب ذلك فإن للغرب والولايات المتحدة الأمريكية استثمارات مع روسيا الاتحادية تسعى للحفاظ عليها ولا تستطيع تعويضها في أي دولة في العالم ، كما إن روسيا مكتتبة بسندات في الولايات المتحدة الأمريكية بما يقارب مائة وعشرين مليار دولار . أما بالنسبة للدول الأوروبية فهي بحاجة أكيدة إلى العلاقات مع روسيا الاتحادية إذ تحتاج إلى استيراد الغاز الروسي وإلى السوق الروسية لتصدير إنتاجها وإلى المساعدة المالية الروسية في حالات الأزمات. أما من الناحية العسكرية فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد الدخول في تصادم عسكري مع روسيا الاتحادية التي يعد موقفها قوياً في هذا الجانب لوجود قواتها العسكرية المتمثلة بأسطولها في البحر الأسود وشبه جزيرة القرم ولها حدود مع أوكرانيا لديها قبول وتأييد من قبل السكان هناك فمن الممكن أن تكون قادرة على السيطرة العسكرية مقابل صعوبة الكلف المالية العالية بالنسبة إلى الغرب.[٦٣]

إن سعي روسيا الاتحادية لتحقيق آمالها وأهدافها في أوكرانيا سواء في إنشاء اتحاد معها أو ضغطها على أوكرانيا للانضمام إلى حيز اقتصادي مشترك معها والذي من الممكن أن يجرد أوكرانيا من تحكمها بأصولها الصناعية من خلال دمجها معها وتحكم الشركات الروسية فيها ، إلى جانب محاولة إضعاف قدرة اوكرانيا على حماية سيادتها ، يمثل خطوة مهمة على طريق قدرتها على استعادة مكانتها ودائرتها الإمبراطورية السابقة وترى فيه روسيا الاتحادية إغناء لها ولقوتها وطموحاتها،[٦٤] وتعزيز لمجالات نفوذها في الأراضي المجاورة لها لحماية المنطقة المركزية من أوراسيا من الاختراق وتسلل أعداءها ، ويرى الروس إن روسيا الاتحادية ما دامت ترغب بالبقاء كقوى كبرى فهي تحتاج إلى أن تبقى المحور الإستراتيجي المتحكم في أوراسيا ، ومع أنتهاء التنافس الآيديولوجي والذي ساد الحرب الباردة فإن الصراع على الأهداف الجيوبوليتيكية لا يزال قائماً.[٦٥]

إلى جانب مكامن السيطرة والقوة التي تسعى من خلالها روسيا الاتحادية إلى تثبيت وتحقيق أهدافها في أوكرانيا ، وعلى الرغم من إعلان الرئيس الأوكراني (بيترو بوروشينكو) وقف إطلاق النار من جانب واحد في شرق أوكرانيا إلا إن العلاقات الروسية – الأوكرانية ممكن أن تحمل الكثير من التوتر والتدهور ، إذ استقبلت روسيا الاتحادية الهجوم على السفارة الروسية في كييف بسلبية كبيرة ، ثم توترت الأوضاع بينها – أي روسيا الاتحادية – وبين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بسبب رفضهما تأييد المبادرة الروسية في مجلس الأمن لإصدار بيان يدين كييف لعدم التزامها بالمواثيق الدولية لحماية البعثات الأجنبية على أراضيها ، فأكتفت روسيا الاتحادية بالتهديد بفرض عقوبات اقتصادية على كييف وهذا يؤدي إلى خسارة أوكرانيا سوق تصريف لاسيما لمنتجاتها الزراعية والذي يبلغ نحو (١٥%)

---

(٦٢) حسن حردان ، مصدر سبق ذكره .

(٦٣) المصدر السابق.

(٦٤) زبيغنيو بريجنسكي ، رؤية إستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية ، ترجمة : فاضل جتكر ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، (تموز– يوليو) ، ٢٠١٢ ، ص ص ١١٢ – ١١٣.

(٦٥) عماد قدورة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩.

من حجم صادراتها إلى روسيا الاتحادية . ولم يقتصر التوتر في العلاقات الروسية – الأوكرانية على ذلك بل أشتدت التوترات نتيجة حرب الغاز الجديدة بينهما بعد أن فرضت شركة (غاز بروم) الروسية نظام الدفع المسبق على أوكرانيا ، وهذا يعني وقف إمدادات النفط الروسي للمستهلك الأوكراني ، إلى جانب وجود الديون على أوكرانيا ورفض تسديدها لروسيا الاتحادية مقابل الغاز الروسي . وقد جاء قرار الرئيس الأوكراني (بيترو بوروشينكو) وقف التعاون العسكري الفني مع روسيا الاتحادية ليزيد من حالة التوتر بين البلدين لأنه سيؤثر سلبياً على روسيا الاتحادية وسيؤثر على أوكرانيا بحرمان مصانعها من مصدر مهم للدخل ومن فرص العمل لعمالها ، هذا فضلاً على قرار أوكرانيا بترسيم الحدود من طرف واحد مع روسيا الاتحادية ومحاولة السيطرة على هذه الحدود بحجة دخول أسلحة ومتطوعين من الأراضي الروسية.[٦٦]

إن سعي أو قدرة أو إمكانية السيطرة الأمريكية على أوكرانيا تظهره من خلال إظهارها – الولايات المتحدة الأمريكية– لكل مساعيها وجهودها ونقاط قوتها مقابل إظهار وتمكين كل نقاط الضعف لدى روسيا الاتحادية من خلال قوات حلف شمال الأطلسي وتتار القرم التي تقوم تشكيلاتها المسلحة منذ عدة سنوات بالتدريب في منطقة القرم ، كما و تقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الفئة أو التيار السياسي في السلطة المعارض لروسيا الاتحادية والعمل دائماً على تدهور العلاقات بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا وبذلك تبقي المجال مفتوحاً للتدخل أو لتعزيز دورها أتجاه أوكرانيا.[٦٧] كما إن الدعم الأمريكي للمعارضة التي وصلت إلى الحكم في أوكرانيا يرافقه إملاء الولايات المتحدة الأمريكية شروطها وسياساتها عليها – أي المعارضة الأوكرانية– وتلوح لها بالاتحاد الأوروبي كمكسب سياسي واقتصادي من حيث سهولة التنقل ورفع بعض القيود الكمركية وتبني قوانين الاتحاد الأوروبي التي ستعزز المركز السياسي لأوكرانيا بين الدول الأخرى ، فاستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مطالب المحتجين واستياءهم من النظام الحاكم للتدخل كمبرر لحماية الديمقراطيات ، وفي الوقت نفسه مراقبة وتحجيم النفوذ الروسي وتوسيع نفوذها السياسي فأرسلت على سبيل المثال (فيكتوريا نولاند) مسؤولة الشؤون الخارجية الأمريكية التي ألتقت بالمحتجين بميدان الاستقلال لدعمهم.[٦٨]

في إطار استمرار التنافس الأمريكي – الروسي في النظام السياسي الدولي وفي قضايا عديدة وأماكن عديدة من العالم ، ومع تحقيق روسيا الاتحادية لنجاحات دبلوماسية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تريد استثمار فرصة ضم روسيا الاتحادية القرم إليها كمحاولة لعرقلة صعودها كقوة منافسة لها على الصعيد الدولي بإبقائها وإلهائها بأزمة إقليمية تخص أمنها القومي عن طريق الدعم الأمريكي لأوكرانيا ومعارضة روسيا الاتحادية في ضم القرم واعتبار ذلك انتهاك للقانون الدولي وخالف لميثاق الأمم المتحدة ، فدعت إلى فرض عقوبات اقتصادية عليها كمحاولة لعزلها دولياً . بينما ترى روسيا الاتحادية إن التدخل الغربي في أزمة أوكرانيا هو محاولة لخرق حدود الأمن القومي الروسي وتدخل في مجالها الحيوي وامتداد سيطرة حلف شمال الأطلسي ليطال حدودها الغربية بالسيطرة على أوكرانيا التي تفصل بين روسيا الاتحادية ودول الاتحاد الأوروبي.[٦٩]

---

(٦٦) هاني شادي ، المشهد الروسي الأوكراني .. مزيد من التوتر ، صحيفة السفير ، ٢٠١٤/٦/٢٠ ، على الموقع الألكتروني :
http://assafir.com/Article/18/356395/SameChannel

(٦٧) يازا جنكياني ، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد ودور السياسة النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط ، ترجمة : علي مرتضى سعيد ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ٢٠١١ ، ص ص ٤٢ – ٤٣ .

(٦٨) أوكرانيا .. أزمة سياسية وتدخلات خارجية ، مصدر سبق ذكره .

(٦٩) أبو بكر الدسوقي ، مصدر سبق ذكره .

إن تكريس مصالح الغرب ونفوذه في أوكرانيا بالنسبة لروسيا الاتحادية يعني مد واستكمال نفوذه على الشمال البحر الأسود كله وعلى شبه جزيرة القرم ، إلى جانب وجود تركيا الحليف المهم للغرب على الساحل الجنوبي للبحر الأسود ، ورومانيا وبلغاريا على الساحل الغربي ، وجورجيا على الساحل الشرقي كل هذا مجتمعاً ومتفقاً يجعل النفوذ الروسي ينحسر على جزء من الساحل الشرقي للبحر الأسود فقط وسيفقد فائدته الإستراتيجية بالنسبة لروسيا الاتحادية إذا استكمل الغرب دمج أوكرانيا بشراكاته الاقتصادية والأمنية بما فيها شبه جزيرة القرم ، وهذا ما دفع روسيا الاتحادية لسلوك العمل المسلح على شبه جزيرة القرم على الرغم من الانعكاسات التي من الممكن أن تنعكس سلبياً عليها من خلال ردود فعل الغرب.[٧٠] مع استمرار سعي روسيا الاتحادية للسيطرة على الأجزاء الشرقية من أوكرانيا وشبه جزيرة القرم فإن وجود أوكرانيا المستقلة على المستوى الجيوبوليتيكي يعد وكأنه إعلان حرب جيوبوليتيكية على روسيا الاتحادية وهي قضية تحدي وتنافس من جانب الغرب أو الأطلسية من أجل منع عودة النفوذ الروسي – أي على مناطق النفوذ السوفيتية السابقة – ، فجيوبوليتيك الغرب ومركز هذه الجيوبوليتيك المسألة الأوكرانية تطالب روسيا الاتحادية بإجراءات فورية ، ومع عدم سكوت الغرب وعدم قدرة روسيا الاتحادية على التكامل مع أوكرانيا فعلى روسيا الاتحادية أن تشارك بفاعلية في إعادة ترتيب المدى الأوكراني على وفق الأنموذج الجيوبوليتيكي الطبيعي والمنطقي الأوحد،[٧١] أي أن يؤخذ في الاعتبار الموقف والرأي الأوكراني في تحديد مستقبل الدولة الأوكرانية لكي يكون الخيار والأنموذج منطقي وطبيعي.

إن وضع وموقع ومكانة أوكرانيا بين روسيا الاتحادية وأوروبا الغربية يضعها كميدان للصراع والتنافس وذلك في ضوء عدم الإتفاق بين روسيا الاتحادية والغرب على القضايا الإستراتيجية العسكرية والاقتصادية والسياسية ، أو أن تكون صلة الوصل والربط والتفاهم بين الطرفين المتجاذبين وهذا يحصل في حال انتهاج أوكرانيا لسياسة الحياد لأي منهما ، وبناء علاقات فاعلة مع الطرفين في المجالات كافة.[٧٢] إلا إن ذلك الشد والجذب الأمريكي — الروسي حول أوكرانيا لا يصل ولن يصل إلى حرب باردة من جديد لعدم رغبتهما وعدم قدرتهما على الدخول في حرب باردة تستنزف طاقاتهما، وحتى مع عودة الحديث عن حرب باردة جديدة عند حدوث هكذا أزمات إلا إن الدولتين حريصتين على تقليل حدة التنافس بينهما بل والدخول في مجالات تعاونية اقتصادية وغيرها ، فيكون البحث عن سبل أخرى غير الحرب أو الحرب الباردة السبيل لحل هذه الأزمات.[٧٣]

ما بين التنافس الروسي– الغربي المستمر والمتصاعد حول أوكرانيا يظهر الموقف الأوكراني من ذلك والذي ينقسم بين من يؤيد روسيا الاتحادية ومن يؤيد الغرب ولكن مع ذلك من الطبيعي أن يميل الموقف بشكل أكبر بأتجاه رأي أو موقف أكثر من الآخر ، ويتبين ذلك من الأحداث والتطورات الحاصلة في أوكرانيا وأزمتها ، فقد كان وصول سياسيين في أوكرانيا يربطون مستقبل أوكرانيا بأوروبا وليس بروسيا الاتحادية ، وتصريح الرئيس الأوكراني بالوكالة (الكسندر تورتشينوف) بأن الاندماج الأوروبي يشكل أولوية لأوكرانيا ، ودعا إلى احترام روسيا الاتحادية للخيار الأوروبي لأوكرانيا ، فكل ذلك يضع روسيا الاتحادية ورئيسها (فلاديمير بوتين) أمام مشكلة وصعوبة بقاء أوكرانيا في الإطار الروسي ، وربما ترى روسيا الاتحادية إنها تستطيع الضغط على أوكرانيا في الجوانب الاقتصادية وزيادة الرسوم الكمركية على المنتجات الأوكرانية إن اقتربت من الاتحاد الأوروبي ، إلا إن التقارب الأوكراني– الأوروبي بدا واضحاً بعد التغيير بتوقيع أوكرانيا

---

(٧٠) عماد قدورة مصدر سبق ذكره ، ص ٥١.

(٧١) الكسندر دوغين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٣٧– ٤٣٨.

(٧٢) فيصل علوش ، مصدر سبق ذكره .

(٧٣) أبو بكر الدسوقي ، مصدر سبق ذكره .

إتفاقاً مع الاتحاد الأوروبي والتخلي عن إتفاق التقارب مع روسيا الاتحادية الذي وقعه الرئيس الأوكراني الأسبق (فيكتور يانوكوفيتش).[٧٤] أي إن توقيع رئيس الوزراء الأوكراني الانتقالي (ارسيني ياتسينيوك) الموالي للغرب الشق السياسي من إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كان يهدف إلى تقريب أوكرانيا من الاتحاد الأوروبي من خلال إنشاء شراكة سياسية واندماج اقتصادي بين الطرفين ، وكان قد تم في ذلك الوقت إرجاء توقيع الفصول المتبقية من الإتفاق إلى حين تشكيل حكومة تنتج عن انتخابات أيار ٢٠١٤ والتي فاز فيها لرئاسة أوكرانيا الرئيس (بترو بوريشنكو) المؤيد للاتحاد الأوروبي وهو الذي دعا إلى تحويل أوكرانيا إلى دولة حديثة ترتبط بصلة وثيقة مع الاتحاد الأوروبي.[٧٥] وفي إطار عملية دعم التحولات الجارية في أوكرانيا بإتجاه الغرب قامت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى بدعم الحكومة الأوكرانية الجديدة لتشجيعها على التزام الإصلاحات التي تتوافق مع الرؤية الغربية ، ففي أيار ٢٠١٤ تلقت الحكومة الأوكرانية الدفعة الاولى من قرض صندوق النقد الدولي والبالغة سبعة عشر مليار دولار ، وكشف الاتحاد الأوروبي عن حزمة مساعدات تبلغ (١٥,٥) مليار دولار .[٧٦]، وجاءت قمة حلف شمال الأطلسي التي عقدت في ويلز ببريطانيا بتاريخ ٤ أيلول ٢٠١٤ لتطرح أمة أوكرانيا في جدول أعمال القمة وركزت الدول الثمانية والعشرين الأعضاء في حلف شمال الأطلسي على وضع الدول المجاورة لروسيا الاتحادية مع توجيه انتقادات للأخيرة على اجتياح قواتها المزعوم على لجنوب شرق أوكرانيا وعلى ضم شبه جزيرة القرم إليها ، وأعلن احلف في البيان الختامي للمؤتمر بأنه سيقوم بتشكيل قوات تدخل سريع للرد على التهديدات الروسية ، وإن الحلف سيستخدم هذه القوات كأداة للردع بإتجاه الخطط الروسية الهادفة إلى خلخلة الاستقرار في دول البلطيق والمنطقة . و في إطار المؤتمر الذي حضره الرئيس الأوكراني (بيترو بوروشينكو) للمشاركة في لجنة الناتو- أوكرانيا وعدت الدول الأعضاء أوكرانيا بتقديم مساعدة حربية ، وتم الاتفاق على تزويد بعض دول الحلف لأوكرانيا بأسلحة عالية الدقة ، أما بالنسبة لعضوية أوكرانيا في حلف شمال الأطلسي فقد ذكر الرئيس الأوكراني (بيترو بوروشينكو) إن على أوكرانيا إجراء إصلاحات والاستجابة لمعايير العضوية في الحلف وبعدها يقرر الشعب الأوكراني متى وكيف يتم الانضمام.[٧٧] يهدف الغرب من كل ذلك إلى تثبيت الوضع القائم وإقناع الأوكرانيين بتأييد التوجهات الغربية لتحسين الأوضاع في أوكرانيا ، وهذا السلوك الغربي من مساعدات يعد التزاماً من الغرب لحلفائه وتقويض خطط روسيا الاتحادية في نشر الفوضى والنزاعات الانفصالية في الدول التي تسلك سلوك جورجيا وأوكرانيا ، وفرض الغرب عقوبات اقتصادية ومالية على روسيا الاتحادية لتهديد مصالحها بشكل مباشر يفضي إلى ردعها ، وزيادة وجود قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) كأقتراح من خبراء الغرب لأن يكون جسراً من ثلاثة إلى سبعة آلاف جندي لضمان تواجد القدرات المتقدمة لحلف شمال الأطلسي وتقليص اعتماد الاتحاد الأوروبي على الطاقة الروسية بشكل تدريجي والبحث عن بدائل.[٧٨] يمكن القول أنه مع كل الأحداث والمتغيرات التي عاشتها أوكرانيا المحملة بالضغوط والتحديات فإن الخروج من الأزمة ورسم مستقبل أوكرانيا يعتمد على الرغبة والإرادة الأوكرانية واختيارها للإتجاه والمسار الذي تريد أن تسلكه كأن يكون استقلالاً بسيادة أوكرانية كاملة أم بتبعية للغرب أو لروسيا الاتحادية والذي سيفضي عن هذا الخيار استمراراً وعدم إنهاء للأزمة بين شد

---

(٧٤) ما أسباب الأزمة في أوكرانيا ؟ أسئلة وأجوبة الحرة ، ٢٠١٤/٣/٥ ، على الموقع الالكتروني: http://www.alhurra.coml

(٧٥) عماد قدورة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨.

(٧٦) المصدر نفسه ، ص ٥٢.

(٧٧) يوري بانييف ، حلف شمال الأطلسي يعقد قمة بشان أوكرانيا ، روسيا ما وراء العناوين ، ٢٠١٤/٩/٦ ، على الموقع الإلكتروني: http://arab.rbth.com/world/2014/09/06/27927.html

(٧٨) عماد قدورة ، مصدر سبق ذكره ص ٥٢.

وجذب وتنافر بين الأطراف المختلفة التوجهات وينعكس ذلك على الوضع السياسي والاقتصادي الناشئ عن ذلك بكل سلبياته على الوضع الداخلي في أوكرانيا ومن ثم على وضعها في الإقليمي والدولي .

الخاتمـــــة :-

من المعلوم والمنطقي إن سمات ومميزات الموقع الجغرافي والتركيب الديموغرافي لأي دولة ومنها أوكرانيا ينتج عنه مردودات وفوائد للدولة ، ولكن من جهة أخرى يجعل هذا الوضع الدول المتاخمة لها والقوى الدولية والإقليمية الكبرى والقوية في حالة تنافس على هذه المنطقة أو الدولة لاستثمار مميزات موقعها ومواردها وقومياتها وإثنياتها بما يحقق أهدافها ومصالحها .

أثبتت الأزمات التي عاشتها أوكرانيا و لا تزال إن الأحداث والاضطرابات الحاصلة والأسباب الناتجة عنها تقترن بالعامل الجغرافي والعامل الديموغرافي اللذان أوجدا في الوقت ذاته انقساماً و تثبيتاً في الميل والتحالف حسب الجهة أو الإتجاه الجغرافي ، فبدلاً من أن يكون الموقع الجغرافي المتميز والإستراتيجي لأوكرانيا عاملاً معززاً لسياسة أوكرانيا تستثمره في إتجاه تقوية مكانتها وتعزيز قوتها في النظام السياسي الدولي لاسيما بعد حصول أوكرانيا على استقلالها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، كان الانقسام الأوكراني في الميل والتحالف بين شرق موالي لروسيا الاتحادية – وسابقاً للاتحاد السوفيتي- ، وغرب موالي لأوروبا والدول الغربية ، وكذلك التثبيت الذي برز في الميل والتحالف المتمثل في بقاء وإصرار كل من الطرف الشرقي والطرف الغربي كل في إتجاهه وميله وتحالفه وجهة تمحوره ، وقد انعكس ذلك سلباً على التوجه القومي والولاء لأوكرانيا مع إظهار كل طرف نفسه على إنه يدافع عن المصلحة القومية للدولة . ومن الطبيعي إن هكذا أوضاع تتعدى تأثيراتها حدود أوكرانيا وتلقي بإنعكاساتها على الدول الأخرى ولاسيما دول الجوار الجغرافي التي تتمحور حولها التحالفات الشرقية والغربية والتي لها مصلحة مباشرة في أوكرانيا ، فروسيا الاتحادية تضغط بإتجاه تحقيق سيطرتها أو بالأحرى إعادة سيطرتها على أوكرانيا كجزء من مناطق نفوذها – النفوذ السابق السوفيتي – وكذلك استثمار وجود أسطولها العسكري في البحر الأسود والاستثمار في مجال الطاقة ، وترى في الموالين لها في أوكرانيا الداعم لمشاريعها وخططها الإستراتيجية ، أما دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار النظام السياسي الدولي القائم على القطبية الأحادية تسعى لتعزيز مصالحها ونفوذها في أوكرانيا وتستثمر الجوار الأوروبي الغربي لأوكرانيا بالحث على دخول دول الاتحاد الأوروبي مع أوكرانيا في شراكات اقتصادية تقرب أوكرانيا بشكل أكبر من النظام الرأسمالي ومعايير الاتحاد الأوروبي ، فهنا ستكون أوكرانيا النقطة التي تشهد تعارض إرادات ومصالح روسيا الاتحادية ودول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ولكن من الطبيعي أن لا تصل إلى مواجهة أو حرب باردة جديدة ، إلا إن ذلك لا يحل أزمات أوكرانيا ، فما بين وجود عسكري روسي في شرق أوكرانيا وهدنة ما بين الأطراف المتعارضة وانشقاق أوكراني – أوكراني أي شرقي – غربي ، على أوكرانيا أن تفكر في الخروج من هذه الأزمات كدولة مستقلة بإتباع سياسة داخلية وخارجية ثابتة ومستقلة قائمة على وضع المصلحة القومية الأوكرانية في اولى أولوياتها وبإتفاق كل الأوكرانيين كدولة أوكرانيا الموحدة وشعب أوكرانيا الموحد ومغادرة حالة الانقسام التي ستفضي إلى القضاء على الأزمات التي تعيشها ، وأن تكون علاقاتها الدولية بشكل متساوي ومتوازن مع أية جهة دولية وبما يحقق مصالحها القومية من خلال سياسة ثابتة وعلاقات دولية وإقليمية تفضي إلى وضع أوكرانيا في مكانتها الصحيحة في النظام السياسي الدولي.

The political crisis in Ukraine and the enticements of the East and West

Prof. Dr. Nawar Muhammad Rabee Alkhayri

Introduction: -

Ukraine has strategic importance due to its geographical position and the availability of natural resources in its territories as well as the existence of diversity ethnographic and demographic, has associated with all those

features negative aspects represented the weakness of Ukrainian politics and the inability to govern in strong independent policy and across different eras and times to the present, which led to expose Ukraine to occupation and division by powerful and competing states, especially neighboring as Caesarean Russia and the Ottoman Empire up to the stage of the rule of the Soviet Union and its control on Ukraine until the end of the Cold War and the breakup of the Soviet Union.

No sooner Ukraine to get rid of Soviet control after the breakup of the Soviet Union and gained independence and full sovereignty over its territory until returned to witness the new problems and disorders of a new phase starting from the post-independence through the Orange Revolution and end to the crisis of 2013 -2014, and in each of these stages and stations were political differences overwhelm the political elites in the framework of the Ukrainian government and outside, between the direction of the government and its supporters and the direction of the opposition to follow, according to the arrival of any of them to power, which cause Ukraine to crisis is not confined to the inside of the Ukrainian but spread to the outside adjacent, as well as distant according to interests and policies and power of each of those regional and international powers and of the Russian Federation and the United States of America and their ability to impose and implement and achieve their goals and policies in the Ukraine, and the support or encouragement of the party or the other.

With every time shift and change in the political system gets in any form or way up through the power and authority category represents a currents or trends there becomes a class in power and class in the opposition circle revolves and exchange roles between the government and opposition, leading to the emergence of claims and opposing goals that inflamed the situation in Ukraine, that is, with each event resurface goals and demands between supporters and opponents lead to destabilize the situation and internal stability in the influential Foreign Relations

The assumption that Ukraine is consistent and divided demographically geographically and then politically, economically and strategically between the east adjacent to the Russian Federation and west adjacent to Western Europe lead to crises resulting from the alliance the east of Ukraine with the Russians and the Alliance of the western side of Ukraine with the Europeans, and that is what drives the need to recognize Ukraine and the Ukrainians and treatment those problematic to serve the Ukrainian independent consistent policy.

In order to understand and analyze the political crisis in Ukraine it is necessary to search in the geographic and demographic reality of political and conditions and the stages through which the events experienced by Ukraine up to the 2014 crisis, which began at the end of 2013, its causes and its consequences and international positions, including access to the perception or vision for the future of the situation and crisis experienced by Ukraine.

Conclusion: -

It is known and logical that the attributes and advantages of geographic location and demographic composition of any country, including the Ukraine produces returns and benefits to the state, but on the other hand, makes this situation adjacent international and regional big and powerful and strong states in the case of competition for the region or the state of the investment characteristics of its resources and its nationalities and ethnics including achieve their goals and interests.

The crises that Ukraine has experienced and still under it, proved that the events and disturbances occurring and causes the resulting combined with the geographical and demographic factors which created at the same time split and fixing in the tilt and the coalition by the geographical trend, rather than a geographic location and strategic for Ukraine enhanced policy factor of Ukraine invest in the direction of strengthening its position and enhance its strength in the international political system, especially after Ukraine gained its independence after the breakup of the Soviet Union, was a division of Ukraine the tendency and the alliance between the east loyal to the Russian Federation - and the former Soviet Union, West pro-Europe and Western countries, as well as the installation that has emerged in the tendency and Alliance of survival and determination of both the eastern side and the western side all in its direction , alliance and axis which reflected negatively on the national loyalty to Ukraine and show that each part defends the national interest of the state. It is natural that such conditions beyond their effects Ukrainian borders and receive repercussion on other countries, especially countries of geographical proximity, which centered around the Eastern and Western alliances that have a direct interest in the Ukraine, Federal Russia pushing towards achieving control or rather re-control of the Ukraine as part of its sphere of influence - the former Soviet influence as well as investment and the presence of the military fleet in the Black Sea and investment in the field of energy, and see in its followers in Ukraine the support to its projects and strategic plans, while Western Europe countries and the United States of America and in the framework of the existing international political system to unipolarity is seeking to promote their interests and influence in Ukraineand invest neighborhood Western European Ukraine inductively to enter the European Union with Ukraine in economic partnerships being Ukraine approach more to the capitalist system and standards of the European Union, in which case Ukraine will be a point where there is opposed wills and interests of federal Russia and the countries of Western Europe and the United States of America, but it is natural that is not up to the face or a new Cold War, but that does not solve the crises of Ukraine, between Russian military presence in the east of Ukraine and the truce between the conflicting parties and the splintering of Ukrainian -Ukrainian (east and west), the Ukraine to think out of this crisis as an independent state following the internal and external policy constant and independent list on a Ukrainian national interest in its first priority and as agreed by all Ukrainians as a unified state and people of Ukraine unified and leave the state of division that will lead to the elimination of crises, and its international relations being equally and balanced with any international direction to achieve its national interests through policy stable international and regional relations is lead to put Ukraine in its rightful place in the international political system.